النزوح في مدينة طرابلس
كحالة في النزاع



2018
تقرير

مهجرو بنغازي
(النازحون قسريا)

MOOMKEN ORG
FOR AWARENESS & MEDIA

UNDP

تقرير حول
النزوح القسري في مدينة طرابلس كحالة من حالات النزاع

يونيو 2018

إعداد:

فريق برنامج بناء السلام بمنظمة ممكن للتوعية والإعلام

MOOMKENORG
FOR AWARENESS & MEDIA

UNDP

مهجرو بنغازي (النازحون قسريا)
أسباب التهجير، مستقبل العودة وفرص بناء السلام

طبع هذا التقرير بواسطة منظمة ممكن للتوعية والإعلام

ضـمن مشروع تحليـل وفـضّ النـزاعات وبناء السّـلام

صدر العدد الأول في يونيو 2018

رقم اشهار المنظمة: 1834-2-2013

العنوان: شارع البرج - حي الأندلس - طرابلس ، ليبيا.

رقم الهاتف: 913023091 218+

البـــريد الالكتروني: info@moomken.org

الموقع الإلكتروني: www.moomken.org

ملاحظة: يرجى الإشارة إلى أن وجهات نظر طرفي النزاع لا تعبر عن وجهة نظر منظمة ممكن للتوعية والإعلام أو شركاؤها المساهمين في انجازه.

جميع الحقوق محفوظة لدى منظمة ممكن للتوعية والإعلام @ 2018

حول فريق العمل

محمد صالح تنتوش (الكاتب والمشرف العام على التقرير)

منسق عام برنامج بناء السلام بمنظمة ممكن و باحث في الشأن الليبي ،يعمل في برامج بناء السلام كميسر جلسات تحليل النزاع مع أصحاب المصلحة وكمصمم ومحلل لنتائج إستبيانات المشاركة المجتمعية في تحليل النزاع و كتابة والإشراف على التقارير النهائية لتحليل حالات النزاعات المحلية.

مالك علي الكبير (مساعد باحث في إعداد التقرير)

منسق ببرنامج بناء السلام بمنظمة ممكن مع خلفية و خبرة بمجال الصحافة والإعلام، عمله في برنامج بناء السلام يشمل تيسير جلسات تحليل النزاع مع أصحاب المصلحة وكتابة التقارير النهائية لتحليل حالات النزاع.

محمود عبدالحميد الزليطني (مساعد باحث في إعداد التقرير)

منسق ببرنامج بناء السلام بمنظمة ممكن وباحث ومهتم بالشأن الليبي، يعمل ببرامج السلام كميسر جلسات تحليل النزاع و كاتب لتقارير تحليل حالات النزاع المحلية.

أحمد حسام باشا إمام (مساعد باحث في إعداد التقرير)

متدرب ببرنامج بناء السلام بمنظمة ممكن، حيث يقوم بالعمل على اعداد البحوث الأولية وتجميع مصادر المعلومات حول مناطق النزاعات.

أحمد العريفي البيباص

المدير التنفيذي والمؤسس لمنظمة ممكن والمشرف والمدير العام لبرامج بناء السلام بالمنظمة.

المحتويات

مقدمة	06
النزوح في ليبيا: نظرة عامة	07
معلومات عامة حول تهجير (النزوح القسري) سكان بنغازي	12
1. أسباب النزوح	12
2. الرجوع إلى الديار	12
وجهات نظر بعض القيادات الممثلة لمهجري بنغازي (النازحين قسريا) في مدينة طرابلس	13
1. أسباب النزوح والتهجير	14
2. وضع المُهَجَّرين الحالي	14
3. شروط العودة والمصالحة	14
إشراك المجتمعات المحلية في عملية تحليل أسباب النزاع و تقييم فرص بناء السلام	16
ملخص عام لتحليل النزاع	25
1. إشكالية غياب الحقيقة	25
1.1 الأسباب والآثار	25
2.1 ملاحظات ختامية	25
2. إشكالية غياب الدولة – المنتصر من يقرر	26
1.2 الأسباب والآثار	26
2.2 ملاحظات ختامية	26
3. إشكالية الخلاف القبلي	27
1.3 الأسباب والآثار	27
2.3 ملاحظات ختامية	27

مقدمة

تعمل منظمة ممكن للتوعية والإعلام منذ سنة 2015 على برامج بناء السلام من خلال عدة مشاريع قامت بتنفيذها والتي كان من بينها مشروع تحليل النزاعات ما بين مناطق (زوارة- رقدالين)، (مصراتة- بني وليد)، (ورشفانة-الزاوية،غريان وجنزور) بالإضافة إلى مشروع بناء السيناريوهات التحولية ما بين مناطق(زوارة- رقدالين)، وتسعى منظمة ممكن للإستمرار في مشاريع تحليل النزاع وتحديد فرص بناء السلام ما بين عدة مناطق أخرى من بينها النازحين في مدينة طرابلس كحالة في النزاع حيث سبق وأن قامت المنظمة بتدريب قيادات شبابية من نازحي تاورغاء وبنغازي على الطرق العلمية لتحليل النزاعات بالإضافة إلى نشر إستبيان إلكتروني لمعرفة وجهة نظر عامة النازحين حول أسباب النزوح و شروط العودة و كيفية تحقيق السلام في مناطقهم بعد عودتهم، كما قامت المنظمة مؤخرا بالقيام بحلقات نقاش للقيادات الممثلة لنازحي بنغازي يوم 29 مايو 2018م، بالإضافة إلى حلقة نقاش مع القيادات الممثلة لنازحي تاورغاء يوم 2018/7/27، واستمعت المنظمة خلال اللقائين لوجهة نظر هذه الأطراف حول أسباب النزوح و شروط العودة و فرص بناء السلام في مناطقهم بعد عودتهم.

النزوح في ليبيا: نظرة عامة[1]

تمهيد:

«بدأت عملية نزوح السكان في ليبيا من مناطقهم إلى مناطق أخرى مع بدء المواجهات المسلحة أثناء ثورة فبراير 2011 ، حيث استمر نزوح بعض العائلات لفترة بسيطة مثلما كان عليه الحال مع سكان بنغازي وضواحيها الغربية واستمرت طوال فترت الحرب أو حتى خروج قوات النظام السابق بشكل نهائي من هذه المناطق مثل ما حدث مع اجدابيا و باقي مناطق الهلال النفطي وكذلك مناطق بني وليد و الرياينة وككلة وغيرها من المناطق التي شهدت العمليات العسكرية الرئيسية في المنطقة الغربية ، لكن حالة النزوح استمرت لمدة أطول بالنسبة لبعض المناطق نتيجة لما كان عليه الوضع بعد دخول الثوار مدينة طرابلس و مقتل القذافي في سرت ، حيث رفضت بعض المناطق عودة سكان مناطق أخرى على حدودها بحجة الإنتماء المكثف لشباب هذه المناطق لكتائب القذافي ، وبالتالي استمرت حالة النزوح بالنسبة لسكان القواليش والرياينة لأكثر من سنة ، فيما لا زال سكان تاورغاء نازحين في مناطق طرابلس وبنغازي وغيرها .

ارتبطت حالة النزوح بعد إنتهاء المواجهات المسلحة أثناء الثورة وإعلان تحرير ليبيا من قبل المجلس الوطني الإنتقالي وبداية المرحلة الإنتقالية بشكل رئيسي بالنزاعات القبلية و المناطقية المسلحة والتي اندلعت لفترات متفاوتة ما بين سنة 2012 2014- مثل ما كان عليه الحال في نزاع المشاشية مع الزنتان و المعارك المتكررة ما بين مجموعات مسلحة في ورشفانة و الزاوية و رقدالين و زوارة و المقارحة وأولاد سليمان والتبو والطوارق ، لكنها لم تكن من نوعية النزوح الذي يستمر لفترات طويلة كما كان عليه الحال في الموجة الثانية من النزوح الذي حدث للسكان من مناطق أوباري و بنغازي ودرنة وورشفانة و ككلة و سرت _بما في ذلك مناطقها المجاورة لسرت والتي كانت تحت سيطرة التنظيم _ تلك الموجة التي كانت أسبابها _فيما عدا سرت [2]_ حربا أهلية ضروس ما بين الخصوم المحليين تركزت في العمليات العسكرية في بنغازي وضواحي طرابلس (طريق المطار وقصر بن غشير تحديدا) وورشفانة و ككلة و أوباري أو ما يعرف بانطلاق عمليتي الكرامة وفجر ليبيا، حيث لا زالت بعض المناطق التي شهدت الحرب على إثر انطلاق هاتين العمليتين حتى الآن.

فبالرغم من إنتهاء عملية فجر ليبيا إلا أن سكان منطقة ككلة لم يستطيعوا العودة لمناطقهم حتى الآن ، فيما لا زالت العمليات العسكرية لعملية الكرامة مستمرة حتى الآن في مناطق قنفوذة والصابري وسوق الحوت ، بالاضافة إلى استمرار نزوح بعض العائلات من بنغازي ومناطق أخرى في الشرق خاصة تلك التي لها مواقف مختلفة عن مؤيدي عملية الكرامة أو ممن ينتمي أحد أفراد عائلتها الى الطرف المسلح المقابل لقوات عملية الكرامة.»

1. سبق وأن قام معد هذا التقرير بورقة بعنوان «قضية النازحين في ليبيا، نظرة عامة» وألقاها في ندوة علمية قامت بها المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات سنة 2017م، حيث كان معد هذا التقرير مسؤولا عن مكتب البحوث بها، والتمهيد هنا عبارة اقتباسات من تلك الورقة.
أنظر الرابط: HTTP://LOOPSRESEARCH.ORG/PROJECTS/VIEW/148/?LANG=ARA

2. نزح سكان مدينة سرت والمناطق المجاورة مثل النوفلية و بوقرين و هراوة وجارف والوادي الأحمر بسبب انطلاق عملية البنيان المرصوص ضد عناصر تنظيم الدولة التي كانت تسيطر على المنطقة منذ سنة 2014 وانتهى وجودها في شهر ديسمبر بعد استمرار العمليات لحوالي 7 أشهر.

أسباب النزوح

«من هذا التأريخ البسيط الذي أوردناه في التمهيد حول مسألة نزوح السكان يتضح لنا أن السبب الرئيسي الذي يدفع السكان للنزوح هو قلة الأمن والعمليات العسكرية والنزاعات المسلحة التي اندلعت أو لا زالت مندلعة في كثير من المناطق لأسباب سياسية و عصبيات قبلية يرتبط استمرارها بعدم قدرة الأطراف المتناحرة على الوصول إلى مصالحة تامة تنهي حالة الأنقسام والتشردم ، لكن وكنتيجة لهذا السبب العام في نزوح السكان تندرج مجموعة من التفاصيل يجب أن يتم تسليط الضوء عليها لأنها تحتاج الى حلول تفصيلية دقيقة تتجاوز ضرورة تشكيل حكومة واحدة وإنهاء النزاع المسلح إلى ضرورة قيام أجهزة الدولة بمهامها مدعومة ببرنامج كامل للعدالة الانتقالية والصلح التام ، ولعلنا نفصل أسباب النزوح فيما يلي»:

المواجهات المسلحة المباشرة

«اندلاع المعارك المسلحة منذ المواجهات ما بين الثوار و كتائب القذافي سنة 2011 ثم توسع خارطة المواجهات لتشمل المعارك القبلية و المناطقية خلال الفترة ما بين 2012-2014 قبل أن تبلغ ذروتها في النزاع المسلح الذي اندلع سنة 2014 ، وعلى اثر هذه المواجهات ترك السكان منازلهم بحثا عن مكان آمن لا تكون فيه حياتهم مهددة بالقصف و الرصاص خاصة وأن جميع المواجهات المسلحة لم تخلو من استخدام للمدفعية و الراجمات والآليات الثقيلة ، فيما شملت أيضا استخداما للطائرات في بعض المناطق، وفي بعض المواجهات لم يستطع السكان الفرار أو ترك مناطقهم فيما لم تتوقف المواجهات المسلحة في تلك المناطق ما كان نتيجته خسائر في الأرواح البشرية على غرار ما حدث في الكثير من المواجعات المندلعة في بنغازي و ما حدث مؤخرا في المواجهات ما بين أولاد سليمان والقذاذفة في سبها.»

ما بين التهجير القصري والنزوح

«يجدر بنا هنا أن نوضح الفرق ما بين النزوح والتهجير القسري ، ففي الفرق تكمن الكثير من التفاصيل التي يجب أن ندرك أسبابها حتى يمكن علاجها فيما بعد ، فالنازح هو الذي ترك منزله ومنطقته بسبب اندلاع المواجهات المسلحة في منطقته لكنه يأمن عودته بعد إنتهاء المواجهات المسلحة سواء كان النزوح داخليا (في داخل المدينة نفسها ولكن من حي إلى آخر) أو كان نزوحا خارجيا نحو مدينة أخرى وهذه الحالة هي الغالبة عموما في ليبيا فأثناء الثورة عاد السكان إلى مناطقهم فور توقف المواجهات المسلحة مباشرة عدا مناطق الرياينة والقواليش و تاورغاء .

يختلف هذا الوضع فيما يتعلق بمن ترك منزله لكنه لم يستطع العودة إلى منطقته حتى بعد توقف المواجهات المسلحة فيها نتيجة إنتهاء المعارك لصالح أحد الأطراف وهو ما كان عليه الوضع في العمليات العسكرية التي اندلعت خلال سنة 2014 خاصة في المنطقة الشرقية ، إذ لم يستطع الكثير من سكان بنغازي العودة إلى مناطقهم نتيجة إنحيازهم لطرف الصراع الخاسر في المواجهات المسلحة التي شهدتها أحيائهم و أصبحوا مهجرين قسريا حتى بعد انتهاء المواجهات المسلحة في مناطقهم في صورة مشابهة لما حدث مع سكان تاورغاء سنة 2011 ، فيما يلم يستطع سكان ككلة أيضا العودة إلى مناطقهم نتيجة الدمار الكبير الذي لحق بالبنية التحتية في المنطقة بما لا يتيح الفرصة للسكان للعودة خاصة وأن هذا الدمار شمل البنية التحتية لشبكتي امدام المياه والصرف الصحي وليس فقط المنازل.»

العنصرية القبلية والمناطقية ودورها في تهجير السكان

بما لا يدع مجالا للشك كان للنزاعات المسلحة التي اندلعت أثناء الثورة وبعدها أثر سلبي على النسيج الإجتماعي بشكل أفسد التنوع السكاني لبعض المناطق ، فالنزاع أخذ منذ البداية طابعا مناطقيا وقبليا استخدمه القذافي بشكل مباشر ولم ينكره معارضوه أيضا وهو ما نتج عنه فيما بعد ثقافة المناطق والقبائل المنتصرة والمهزومة ، وتعزز بعد المواجهات المسلحة التي اندلعت ما بين المناطق والقبائل المختلفة لأسباب مختلفة لم تخلوا دائما من طابع الدوافع القبلية والمناطقية ، لتستمر بذلك نتائج هذه المواجهات إلى ما بعد توقف الإشتباكات المسلحة المباشرة لتشمل أيضا تهجير السكان المنتمين إلى طرف النزاع الآخر رغم إقامة بعض الأسر المهجرة في هذه المناطق لسنوات طويلة ، هذا التهجير كان بطريقتين الأولى مباشرة تمثلت في هجوم مجموعات مسلحة على بعض المنازل أو اختطاف أحد افراد الأسرة أو حتى دفع البعض إلى بيع ممتلكاته ، او عن طريق غير مباشر تمثل في العنصرية التي واجهت البعض في حياتهم العامة في مناطق سكنهم التي ينتمي غالبية سكانها إلى مناطق أو قبائل تمثل الطرف الآخر من أطراف النزاع.

النزاعات العائلية وموجة الإنتقام

«أدى الإنتشار الكبير للسلاح ما بين عامة الناس إلى تكوين مجموعات مسلحة تنتمي الى عائلات معينة في مناطق بعينها،هذا الشكل من المجموعات المسلحة يعود السبب في تشكُله إلى أسباب مختلفة منها ما يرتبط بنوع معين من التجارة (التهريب في المناطق الحدودية مثلا أو تجارة المخدرات في بعض المناطق) ومنها ما يرتبط بالإنتماء القبلي أو المناطقي لهذه العائلات ودور أبنائها أثناء الثورة ، وبشكل عام فان انتشار السلاح حوّل النزاعات و المشاكل الشخصية التي تندلع ما بين الأفراد إلى نزاعات عائلية وحتى قبلية في بعض الأحيان ، فالتصرفات الفردية لبعض الأشخاص جعلت عائلاتهم يدفعون ثمن هذه التصرفات لينتج عن ذلك تدمير منازل بعض الأسر وتهجيرهم بشكل نهائي و تبادل عمليات القتل وحتى الخطف في بعض الأحيان ما بين هذه العائلات إن كان للطرفين حظ من توفر السلاح و السند الاجتماعي ، وبذلك تحولت المشاكل البسيطة التي تندلع غالبا لأسباب تافهة إلى نتائج لا تحمد عقباها و الأمثلة على ذلك كثيرة .»

النزوح لأسباب إقتصادية وخدمية

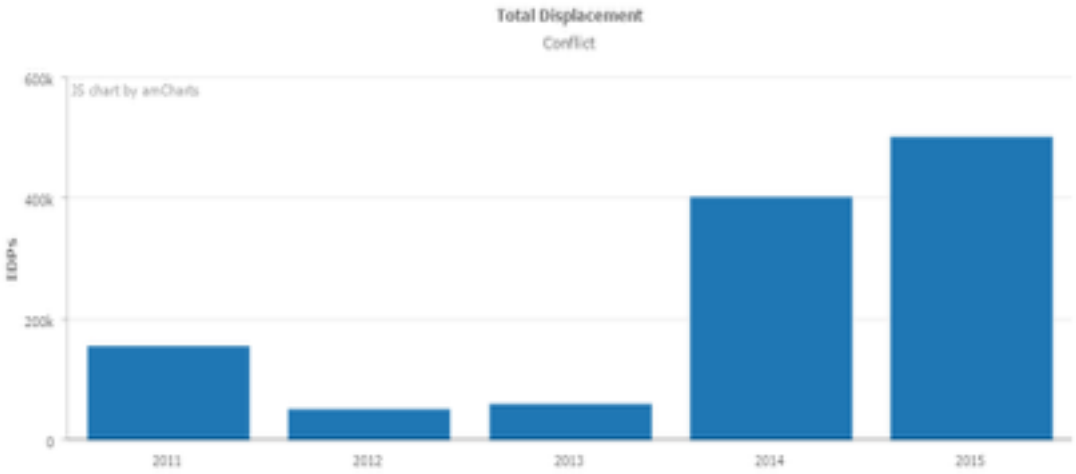
«لقد عزز غياب الدولة من التهميش الذي كانت تعاني منه الكثير من المناطق فترة النظام الحاكم ما قبل 2011 ليستمر وبشكل أكبر في السنوات التالية لثورة فبراير ، تزامن هذا الأمر مع الإنقسام السياسي والنزاع المسلح الذي لم تسلم منه هذه المناطق لأسباب مختلفة مع ما خلفه النزاع من أضرار بالبنية التحتية و حالة من الفراغ السياسي والإداري في بعض المناطق التي كانت من الأساس تعاني التهميش وضعف البنية التحتية.

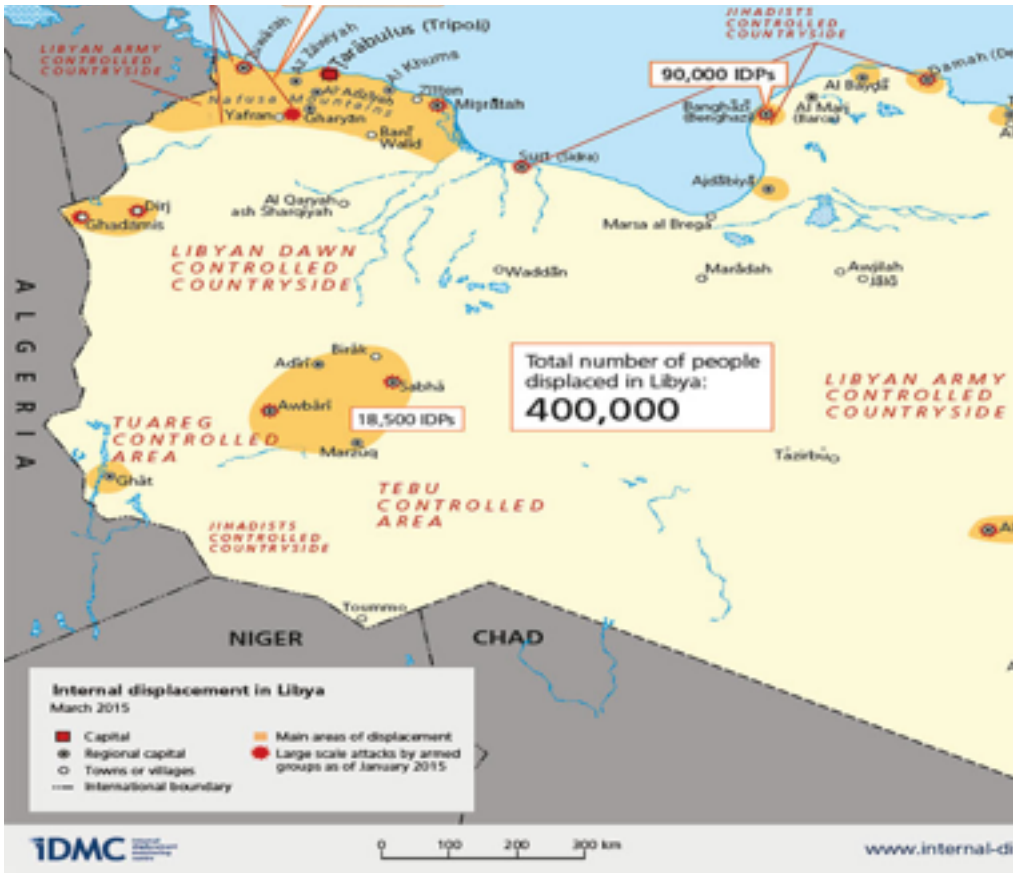
لقد ترك سكان هذه المناطق منازلهم بسبب إندلاع المواجهات المسلحة لكنهم أيضا لم يعودوا لها بعد توقف المواجهات المسلحة خاصة تلك التي اندلعت بعد سنة 2014 ، ولم يكن السبب في عدم عودتهم عائدا إلى كونهم مهجرين من قبل طرف من أطراف الصراع ، بل كان السبب الرئيسي لعدم عودتهم عدم وجود خدمات إدارية أو صحية تقدَم لهم بالشكل المطلوب مع الانفلات الأمني في تلك المناطق فضلا عن كون بعض أفراد تلك الأسر استطاعوا الحصول على فرص للعمل أو تمكنوا من الإستقرار في المناطق التي نزحوا لها ؛ بشكل يمنحهم فرصة العيش بمستوى أفضل مما هو عليه في مناطقهم أو على الأقل فرصة الحصول على الخدمات التعليمية والصحية بشكل أفضل.

استمرت حالة النزوح من بعض المناطق لأكثر من سنتين ، واستطاع الكثير من النازحين _خاصة المنطقة الشرقية_ الحصول على فرص عمل أو بناء مشاريع صغرى ومتوسطة ونقل تجارتهم وأعمالهم التي ضررت بفعل الحرب في مناطقهم إلى المناطق التي نزحوا لها وحققوا في ذلك نجاحا إلى حد ما ، وهو ما جعلهم يفضلون الإستقرار في مناطق النزوح على العودة إلى مناطقهم دون مخاوف أمنية تهددهم من العودة إليها.»

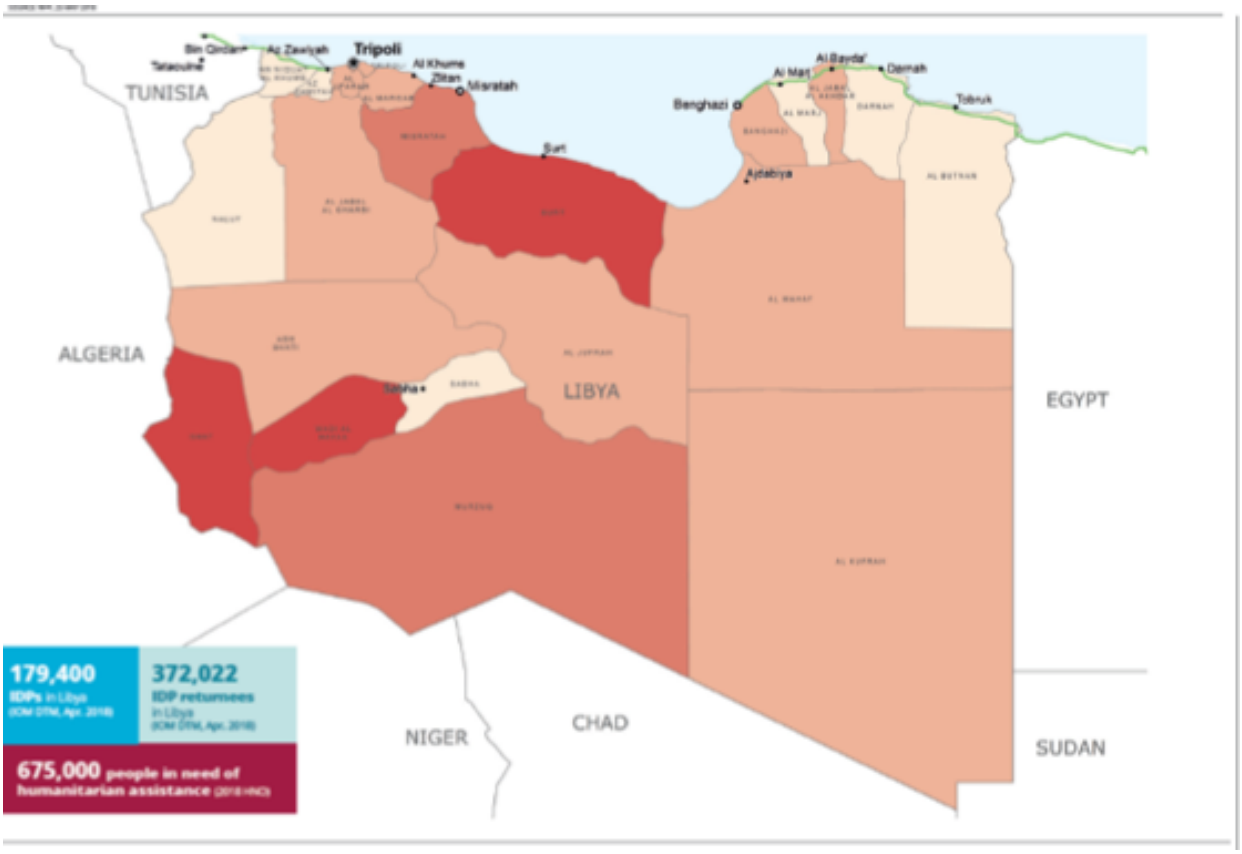
خارطة النزوح و أعداد النازحين التقديرية

من خلال الأشكال التالية يمكن أن نلاحظ عدد النازحين سنويا منذ انطلاق أحداث الثورة وحتى سنة 2015 والتي بلغت أعداد النازحين فيها ذروتها ، كما نلاحظ من خلال الخريطة المناطق التي يوجد بها النازحون وأعدادهم التقديرية[3] حتى سنة 2015، كما نلاحظ في الشكل رقم 3 و 4 أعداد وتوزيع النازحين وفقا لإحصائيات سنة 2017 حيث يلاحظ أن عدد النازحين قد قل إثر عودة الكثير من نازحي سرت وبنغازي.

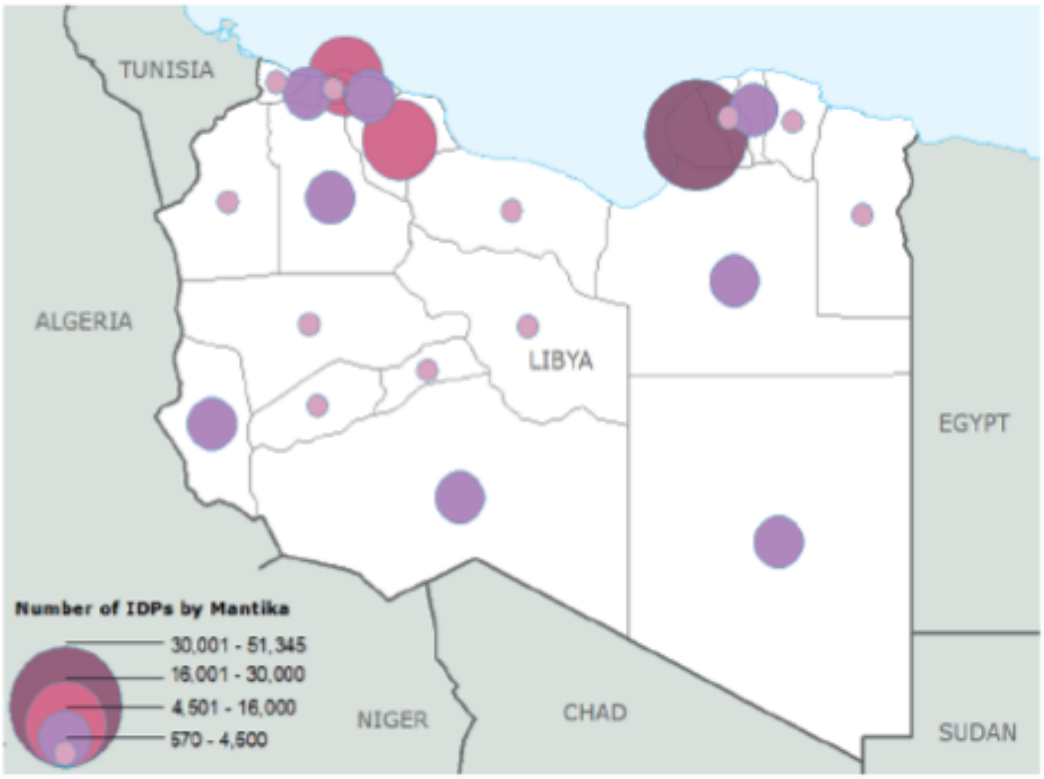




3. المصدر : موقع internal displacement.org



IDP CONCENTRATION



179,400 IDPs

SOURCE: IOM DTM ROUND 19, APRIL 2018

معلومات عامة حول تهجير (النزوح القسري) سكان بنغازي:

أسباب النزوح

خلال منتصف شهر فبراير (يوم 14 تحديدا) 2014 أعلن اللواء خليفة حفتر عن إنقلاب عسكري من مدينة طرابلس أعلن فيه تجميد الإعلان الدستوري و المؤسسات التشريعية (المؤتمر الوطني)و التنفيذية (الحكومة المؤقتة) في ذلك الوقت ويلغي فيه الإنتخابات التي كانت مقررة في تلك الفترة (انتخابات هيئة صياغة الدستور) سمي ذلك الإنقلاب بالإنقلاب التلفزيوني نتيجة عدم تحوله إلى أفعال على الأرض وأمر رئيس الحكومة " علي زيدان" بالقبض على اللواء خليفة حفتر لكن هذا لم يتم، قبل أن يعود "خليفة حفتر" في منتصف شهر مايو سنة 2014 ويعلن عن بداية عملية عسكرية لمحاربة الإرهاب في مدينة بنغازي حسب وصفه لكن هذه المرة بدأت العملية العسكرية فعليا حيث بدأ الهجوم على مجموعة من الكتائب المحسوبة على الثوار وقوات الدروع فرع المنطقة الشرقية التي أنشئت بأمر من رئيس الأركان في ذلك الوقت اللواء "يوسف المنقوش"حيث كانت تابعة شكليا وإداريا لرئاسة الأركان العامة، اقتصرت العملية في بدايتها على مجموعة صغيرة من العسكريين ايقودها اللواء خليفة حفتر (كان برتبة عقيد في ذلك الوقت وكان محالا للتقاعد) لتنضم إليه فيما بعد مجموعة من الكتائب المسلحة وقوات الصاعقة الخاصة، ومع استمرار المواجهات شاركت مجموعات مسلحة من المدنيين تحت مسميات القوى المساندة و كتائب أولياء الدم، على الجهة المقابلة نضمت الكتائب المحسوبة على الثوار _والموصوفة بالإرهاب من قبل عملية الكرامة_ نفسها وأعلنت تشكيل جسم عسكري أطلقو عليه مسمى " مجلس شورى ثوار بنغازي " ضم كتائب الثوار وقوات الدروع التابعة لرئاسة الأركان بالاضافة لبعض القوى المتطرفة كأنصار الشريعة ,ومع استمرار المواجهات دخل تنظيم الدولة الإسلامية على خط المواجهات فيما بعد قبل أن ينسحب منها بداية عام 2016 نحو مدينة سرت، ونظرا للمواجهات المسلحة الدامية في الأحياء السكنية نزح عدد كبير من سكان مدينة بنغازي إلى الأحياء الأكثر أمنا داخل المدينة أو إلى مدن أخرى، لتشهدالمدينة موجة نزوح كبيرة استمرت بالبعض حتى نهاية الإشتباكات في مناطقهم وحولت مجموعات أخرى إلى نازحين قسريا نتيجة المخاوف الكبيرة والمخاطر التي تواجه عودتهم إلى منازلهم نتيجة موقفهم المختلف عن موقف عملية الكرامة.

الرجوع إلى الديار

يقدر حاليا عدد النازحين قسريا عن مدينة بني غازي جراء الصراع المسلح قرابة 30 ألف أسرة، يواجهون النزوح والمضايقات وحتى الاتهام بالإرهاب بدون أدلة في بعض الأحيان، فقوات عملية الكرامة التابعة للقيادة العامة للجيش بالمنطقة الشرقية باتت تسيطر على المنطقة الشرقية بالكامل وعلى رأسها مدينة بنغازي، وشهدت المدينة عمليات اعتقال تعسفي ضد بعض المدنيين والنازحين العائدين كما يقول بعض النازحين الموجودين في طرابلس، فضلا عن انتشار ظاهرة الإعدامات الميدانية والتي صورت في مقاطع فيديو ونشرت على مواقع التواصل الإجتماعي ويظهر فيها أفراد ينتمون للجيش الليبي (الرائد محمود الورفلي من القوات الخاصة تحديدا) وهم يقومون بإعدامات خارج إطار القانون، كما أن الإنقسام السياسي سبب رئيس لعدم مبادرة أي طرف لحل جدي لحل أزمة النازحين إلا على استحياء، وبسبب تصدر بعض الجهويين والمتطرفين للمنابر الإعلامية واطلاقهم التهديدات على أساس جهوي ,دفع بعض النازحين الذين ترجع أصولهم إلى المنطقة الغربية وخاصة مصراتة وزليتن لاتخاذ قرارهم بعدم العودة , والتفكير جديا في الاستقرار في مدينة طرابلس أو مصراتة , في حين آخر شكل النازحون مجموعة من الهيئات والمؤسسات (الهيئة البنغازية- المجلس البلدي بنغازي\لجنة الأزمة، رابطة المهجرين) لمساعدة النازحين وكذلك للمطالبة بحقوقهم في العودة، وأعلنوا عن مطالب من أجل العودة متمثلة في المصالحة بين أهل بنغازي ورأب الصدع الاجتماعي الذي تسبب فيه الصراع المسلح ,وإرجاع الحقوق المنهوبة لأصحابها، وضمان العودة الكريمة وحفظ حقوقهم المعنوية والمادية، لكن كان من الواضح أن قضية نزوح أهل بنغازي أخذت بعدا سياسيا وجهويا ومسألة رجوعهم بدون انجاز مصالحة شاملة وقيام دولة المؤسسات وتفعيل القضاء تكاد تكون مستحيلة في هذه الأوضاع .

وجهات نظر بعض القيادات الممثلة لمهجري بنغازي (النازحين قسريا) في مدينة طرابلس:

وفقا لما دار من نقاشات خلال عقدنا عددا من اللقاءات بالأطياف المختلفة للنازحين من مدينة بنغازي، فإن الرأي السائد ووجهة النظر التي تكاد تكون متشابهة بين جميع من قابلناهم أن الصراع المسلح في مدينة بنغازي هو السبب الرئيس لنزوحهم عن مدينة بنغازي وقد شدد الحاضرون في أكثر من مرة أنهم ليسو بنازحين وإنما مهجرين أجبروا على الخروج من مدينتهم وترك كل ما يملكون وراءهم ، يشير الجميع أن الصراع المسلح والذي اندلع بمدينة بنغازي بين قوات الثوار الموجودة داخل المدينة وقوات اللواء « خليفة حفتر » ، إنما هو مخطط خارجي يستهدف بالأساس ثورة السابع عشر من فبراير ، وقد أكد عدد من القيادات أن استهداف مدينة بنغازي على وجه الخصوص لإطلاق العمليات العسكرية له رمزية ، خصوصا وأن مدينة بنغازي مهد الثورة والمدينة التي احتضنت الثورة ومجلس قيادتها منذ البداية ، هو ما يؤكد مما لايدع مجالا للشك بأن من دعم وابتدأ هذا الصراع المسلح كان هدفه القضاء على الثورة في مهدها ، قبل أن تتطور الأحداث فيما بعد ليسمى هذا الصراع العسكري باسم « عملية الكرامة » من قبل قوات اللواء خليفة حفتر ، وقد أدى تبني مجلس النواب هذه العملية والقوات المشاركة بها ، واعتبارهم نواة للجيش الليبي ، شيئا من المشروعية القانونية .

لا ينكر الجميع أن الانفلات الأمني الذي كان عنوان المرحلة التي سبقت إطلاق عملية الكرامة من قبل اللواء خليفة حفتر ، كان له الفضل في حصول عملية الكرامة ، على نوع من الدعم الشعبي خصوصا بعد أن ادعت رفع شعار محاربة الإرهاب وإلقاء تهم الاغتيالات على الثوار ، وبحسب عدد من القيادات الأمنية المهجرة من مدينة بنغازي فإن الوضع الأمني اختلط وكثرت الاغتيالات ، شارك فيها الجميع ، وبحسب التحقيقات التي قام بها جهاز الأمن الوقائي فإن الفئات التي اغتيلت في بنغازي هي كالتالي:

الفئة	الجهات المتهمة بالإغتيال وفق التحقيقات
القضاة ووكلاء النيابة	مجرمين – أولياء الدم – رجال البحث الجنائي أنفسهم – عمليات ثأر بين رجال الأمن .
ضباط وسياسيين	مجرمين -أنصار النظام السابق – مخابرات خارجية-حركة نداء ليبيا « محمود الورفلي»
اغتيالات جنائية	عمليات ثأر بين المجرمين وأفراد العصابات وتجار المخدرات .
اغتيالات من تكفيريين	بعض الجهاديين والتكفيريين الذين كانوا في سجون القذافي قاموا بالانتقام من بعض العسكريين ورجال الأمن الذين أشرفوا على سجنهم أو تعذيبهم بالإضافة إلى بعض الإغتيالات التي قاموا بها ضد شخصيات أخرى نتيجة نزاعات بينهم.

ومع تبني عملية الكرامة ادعاء محاربة الإرهاب واستهدافها للثورة والثوار أصبح أمر البقاء في بنغازي شبه مستحيل لكل من دعم الثورة والثوار ، فاضطررنا للنزوح عن مدينتنا بنغازي مكرمين خوفا على سلامتنا وسلامة عائلاتنا .

أسباب النزوح والتهجير

حسب ما دار من نقاشات الحضور فإن أسباب التهجير اختلفت من شخص لآخر ومن عائلة لأخرى ، كما تم الإشارة إلى المشاريع المختلفة الإقليمية والدولية ،وكونها سببا في تأجيج الخلافات الفكرية وشيطنة أحد الأطراف المتمثل في الطرف الداعم للثورة ، وحتى المدنيين الذين أبدو تعاطفا أو تأييدا للثوار ، والذين يرفضون فكر حكم العسكر ، وأعضاء الأحزاب خصوصا ذات المرجعية الإسلامية ، كما أن هناك استهدافا شخصيا لأصحاب المرجعيات الفكرية " أنصار الشريعة – الإخوان المسلمين " ، وبصفة عامة فإن المهجرين هي كل الفئات المناوئة للمشاريع المختلفة بالمنطقة الشرقية ، كما تمت الإشارة إلى وجود بعض الأسباب العرقية والقبلية والجهوية اتجاه ساكني مدينة بنغازي من أصحاب الأصول ، التي ترجع للمنطقة الغربية وعلى وجه الخصوص مدينة مصراتة ، هناك فئة أيضا من النازحين لأسباب طبيعية كخوفهم على حياتهم جراء الحرب وانعدام سبل الحياة الكريمة خصوصا وأن مدينة بنغازي كانت ساحة لحرب ضروس بكل ما تعنيه الكلمة تعطلت فيها المدارس والجامعات ما جعل الكثيرين من سكان المدينة يفكرون في النزوح إلى المنطقة الغربية الأكثر استقرارا من الناحية الأمنية ، أشار أحد الحضور أيضا إلى استهداف بشكل مباشر للشخصيات التوافقية في بنغازي وتم شيطنتهم بشكل ممنهج لتأزيم الموقف

وضع المُهَجَّرين الحالي

شدد الحاضرون على ضرورة الفصل بين التهجير والنزوح وما ترتب في ما بعد من عمليات ممنهجة وشيطنة لكل من غادر مدينة بنغازي ، وتحولو فيما بعد جميعا إلى مهجرين ، يعانون ويلات النزوح والتهجير في كل يوم ، وكما يعلم الجميع أن حياة النزوح والتهجير ليست بالأمر الهيّن ، فقد عاد بعض النازحين ولكن بشروط وضمانات قبلية واحتياطات أمنية ، فيما لم يستطع أغلب ذوي الأصول التي ترجع إلى مدينة مصراتة من الرجوع ، ويعاني المهجرون في المنطقة الغربية من عدم تقبلهم اجتماعيا ، إذ روج الإعلام إلى فكرة أنهم جميعهم متطرفون وماخرجو من مدينة بنغازي إلا لارتباطهم بالجماعات المسلحة أو أنهم داعمون لها ، وقد تعدى هذا الأمر لاعتقال العديد من قبل الجهات الأمنية ، أو ضيق عليهم في معاملاتهم وتجارتهم ، وقد أصبح وضعهم الأمني اليوم بمدينة طرابلس خصوصا يشكل هاجسا أمنيا دفع البعض منهم إلى اللجوء للهجرة غير الشرعية عبر البحر كما سجل في العديد من الحالات ، كما اشتكى الحضور من إغفال حكومة الوفاق الوطني ملف مهجري بنغازي بشكل خاص .

شروط العودة والمصالحة

أعرب الحضور عن أسفهم لما آلت إليه الأوضاع بمدينة بنغازي وسيطرة طرف بعينه على المدينة يجعل رجوع الطرف الآخر إلى المدينة أمرا يكاد يكون مستحيلا قبل تهيئة العودة والعمل على مصالحة شاملة من شأنها ضمان عودة آمنة لكل المواطنين ، وقد أكد جميع الحضور على أنهم على استعداد لعرض أنفسهم على النيابات والقضاء للبث في ملفاتهم بشكل رسمي ، لضمان براءتهم وعدم إلقاء التهم جزافا هكذا مجددا ، وللقضاء الحكم على من ثبت تورطه في أي عمل إجرامي ، كما يطالب الجميع بعدة شروط للعودة منها :

1. التقبل المجتمعي وتنحية صبغة التطرف عن المهجرين .
2. اعتراف الحكومة بأزمة المهجرين وسعيها لحل هذا الملف .
3. إرجاع الحقوق لأصحابها وجبر الضرر المادي والمعنوي .
4. تحقيق شفاف وعادل عن ماهية الصراع وأسبابه .
5. بناء الثقة بين جميع الأطراف .
6. تفعيل العدالة الانتقالية والمصالحة بين جميع الأطراف .
7. تهيئة المدينة للتعايش أمنيا وعسكريا ودستوريا .

8. إلغاء كتائب أولياء الدم وكتائب القوى المساندة.
9. تفعيل القضاء بشكل مستقل وعادل.
10. إدخال قوة محايدة لمدينة بنغازي لتأمين المدينة.
11. إطلاق المساجين الذي لا توجد ضدهم أدلة إتهام.
12. إرجاع الممتلكات المنهوبة لأصحابها.

ومن أجل العودة الآمنة وبناء السلام الدائم فقد أكدت القيادات المحلية سعيهم في سبيل المصالحة الشاملة وأن مدينة بنغازي تحتاج لمشروع وطني من أجل تهيئة التعايش ، ومصالحة من أجل التعايش ومصالحة من أجل المصالحة .

وقد أورد الحاضرون بعض الملاحظات والتوصيات منها :

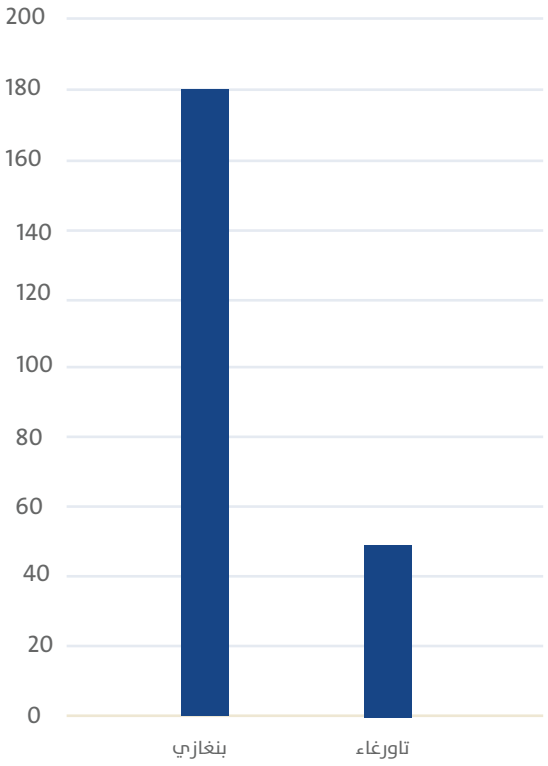
1. إن حل بعض الجزئيات الصغيرة قد يمهد لجزء من الحل.
2. مشاركة الشباب والثوار وأسر الشهداء والأرامل في حلقات النقاش والتشاور .
3. عمل جلسة حوارية جامعة لكل فئات المهجرين.

إشراك المجتمعات المحلية في عملية تحليل أسباب النزاع و تقييم فرص بناء السلام

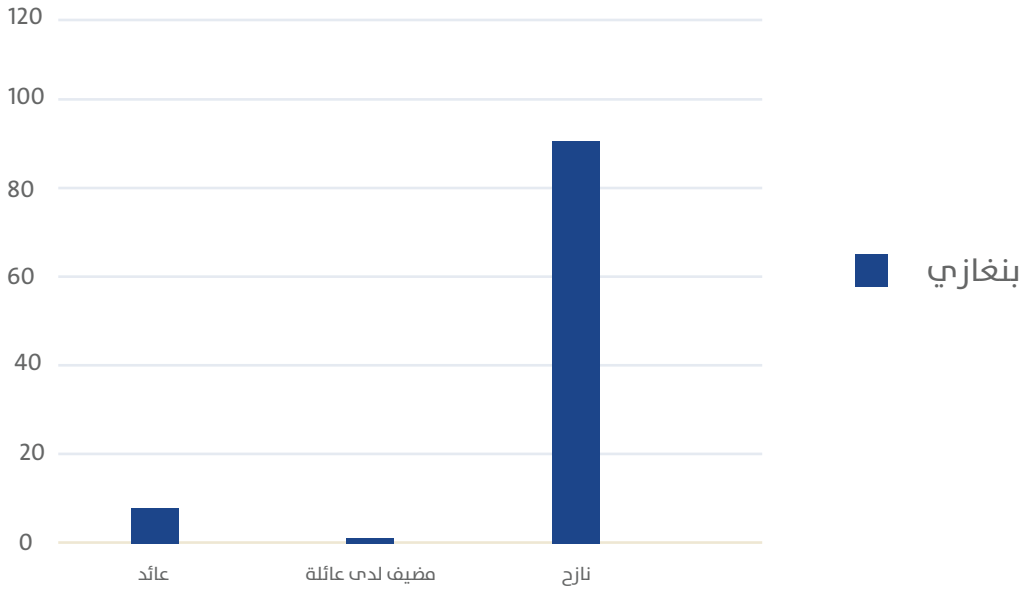
بغرض إشراك المجتمعات المحلية في عملية فهم أسباب النزاع و فرص بناء السلام، تعتمد منظمة ممكن منهجية علمية من خلال نشر استبيانات إلكترونية تستهدف بشكل مقصود ومباشر المجتمعات المحلية لأطراف النزاع بحيث يمكن الوصول إلى تحليل نهائي لحالة النزاع إستنادا إلى اللقاءات الرسمية التي نقوم بها مع القيادات المحلية وأصحاب المصلحة الرئيسيين لأطراف النزاع، وكذلك إستنادا إلى آراء المواطنين بشكل عام، وهو ما يعطي تنوعا لمصادر المعلومات الضرورية لتحليل النزاع.

في حالة النازحين في مدينة طرابلس أُجري الإستبيان على مجتمع دراسة يقدر تعداده بـ50000 شخص وهو مجموع النازحين في مدينة طرابلس وفق تقديرات مصفوفة تتبع النازحين التي تشرف عليها المنظمة الدولية للهجرة، ورغم الفروقات التي قد تكون مع واقع الأرقام الحقيقية ، إلا أنه قد تم اعتماد هذا العدد كمجتمع عينة مستهدف، ولذلك فقد تم الإتصال بأعداد كبيرة من النازحين لتعبئة الإستبيان وكان عدد المشاركين بالنهاية 399 شخص منهم 228 شخص من كل من بنغازي وتاورغاء (180 من بنغازي و 48 من تاورغاء) وهما الفئتان اللتان سنركز عليهما في هذه الدراسة، وبالتالي يمكن اعتبار أن عينة الدراسة هي 228 شخص وهو ما يمثل مجتمع الدراسة بدرجة وثوقية 95% و نسبة خطأ تقارب 6%.[4]

أولا: خصائص العينة

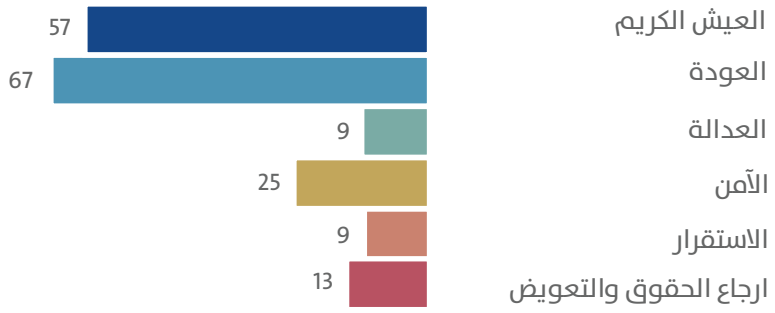


4. يمكن معرفة هذه الحسابات من خلال الموقع التالي: HTTPS://WWW.SURVEYSYSTEM.COM/SSCALC.HTM



أولويات المهجرين

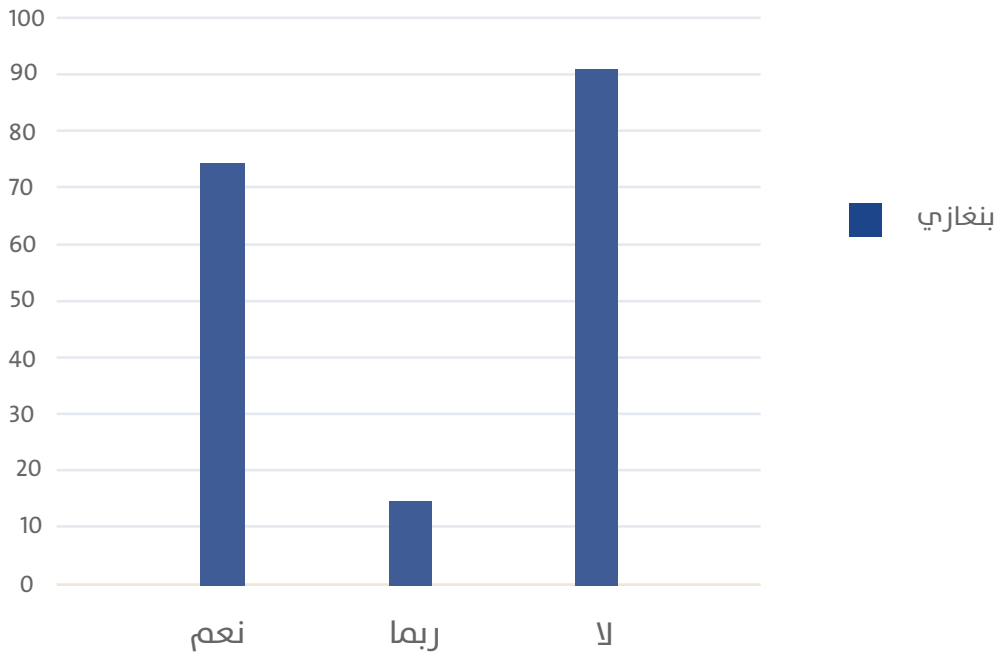
حسب وجهة نظرك ما هي أولويات المهجرين في الوقت الحالي؟



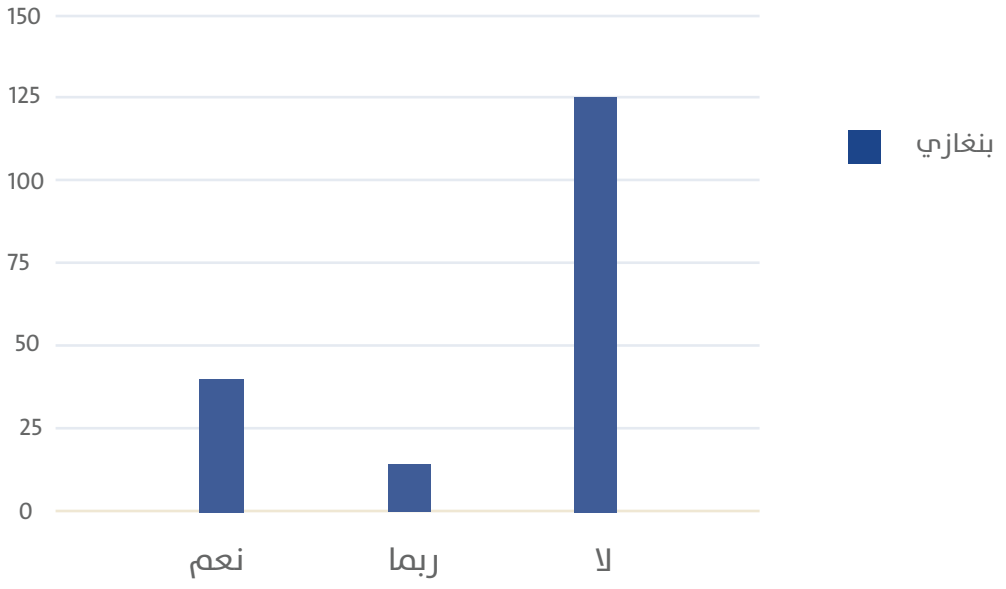
من خلال إجابات مهجري بنغازي يبدو واضحا أن هناك تقاربا في اختيار الأولويات ما بين أولوية العودة و أولوية العيش الكريم ولا يعني هذا التقارب عدم أولوية العودة بالنسبة لنازحي بنغازي لكن يمكن تفسير التقارب في إتجاهين أولهما أن يتم توفير العيش الكريم للنازحين بغض النظر عن عودتهم من عدمها نظرا لحجم المعاناة التي يعانونها في مناطق النزوح و ثانيهما أن لا تكون العودة أولوية بالنسبة إليهم في ظل الظروف السياسية و الأمنية الحالية التي يصعب معها عودة النازحين الذين تم تهجيرهم نتيجة موقف سياسي وليس فقط نتيجة اندلاع الاشتباكات في مناطقهم او نتيجة للأوضاع الإقتصادية بها.

العودة والمصالحة

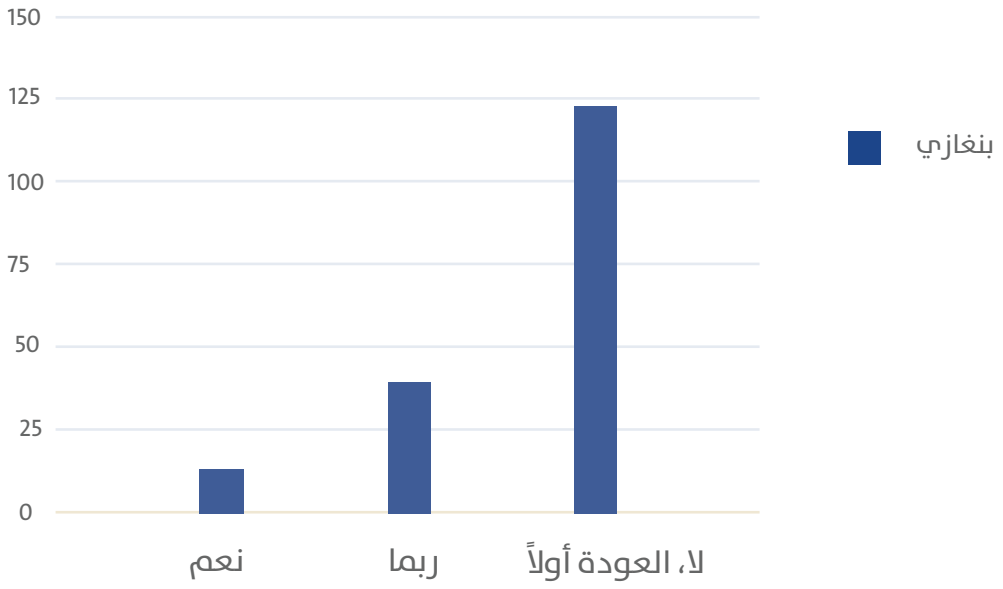
في رأيك هل يمكن الوصول إلى مصالحة دون عودة النازحين إلى مناطقهم؟



حسب وجهة نظرك هل يمكن للنازحين التنازل عن حق العودة من أجل حدوث عملية سلام ومصالحة في البلاد؟



في حالة لا، هل يمكن تأجيل العودة إلى حين حدوث إستقرار سياسي في البلاد؟

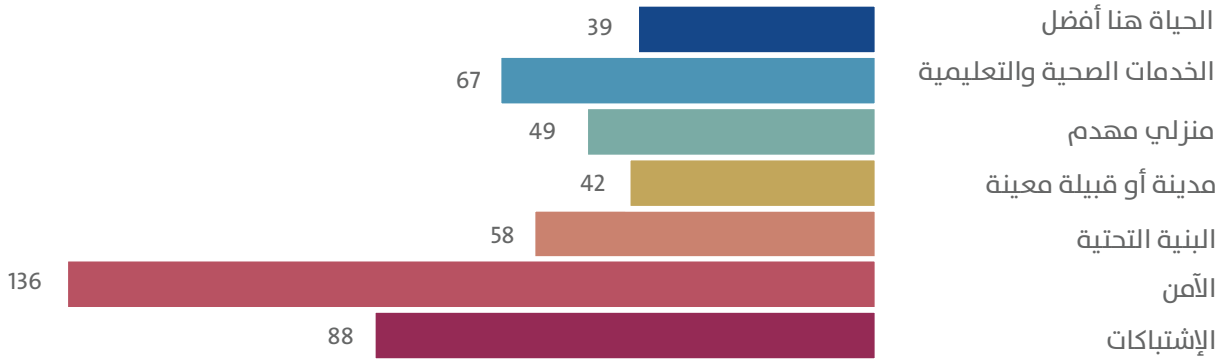


هناك بعض التناقض في إجابات المشاركين على الثلاثة الأسئلة السابقة و التي وضعت بشكل تراتبي مترابط، فمن خلال السؤال الأول أجاب مشاركوا بنغازي أن المصالحة لا يمكن أن تتم دون عودة النازحين إلى مناطقهم لكن بعضهم وبنسبة تقارب الإجابة الأولى أجاب بأنه يمكن تحقيق المصالحة دون عودة النازحين إلى مناطقهم، لكن هذا التناقض تراجع في إجابة السؤال الثاني حيث أجاب غالبية نازحي بنغازي بأن النازحين لا يمكنهم التنازل عن حق العودة مقابل الوصول إلى المصالحة والسلام، وهو ما تم تأكيده من خلال الإجابة على السؤال الثالث حيث ذكر غالبية المشاركين من نازحي بنغازي أن حق العودة لا يمكن تأجيله إلى حين الوصول إلى استقرار سياسي في البلاد.

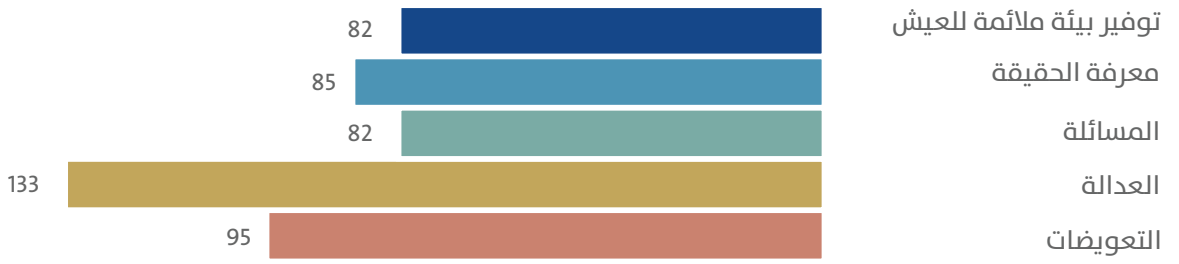
يمكن تفسير إجابات نازحي بنغازي في إطار الإختلاف السياسي والموقف من الطرف المسيطر على بنغازي في الوقت الحالي والمتمثل في قوات عملية الكرامة بقيادة المشير «خليفة حفتر» حيث لم تسيطر هذه القوات بشكل فوري على المدينة وإنما حدثت إشتباكات ومعارك لمدة 3 سنوات مع مجموعات مختلفة التوجهات والأيديولوجيا يمثل منها مجلس شورى بنغازي أهالي المدينة النازحين حيث أن الكثير من النازحين تربطهم علاقات عائلية من درجات مختلفة بهؤلاء المقاتلين كما أن البعض الآخر نزح نتيجة مواقف سياسية مختلفة ورفض مشروع عملية الكرامة حسب وصفهم، ما يمكن تلخيصه هنا هو أن هناك تدافعا حدث ما بين طرفي النزاع في بنغازي لم يشمل فقط العمليات المسلحة وإنما انعكس أيضا على المستوى الإجتماعي والفردي يمكن ملاحظته من خلال مواقف وأفكار الطرفين وأنصارهم على مواقع التواصل الإجتماعي وهو ما قد يفسر وجود بعض الإجابات التي قد تعبر عن تمسك بأحقية العودة قبل تحقيق المصالحة وقبل تحقيق الإستقرار الكامل رغم معرفتهم بصعوبة الأمر في الوقت الحالي إذ يسيطر الطرف الذي تسبب في تهجيرهم على مدينة بنغازي بشكل كام.

متطلبات العودة وشروطها

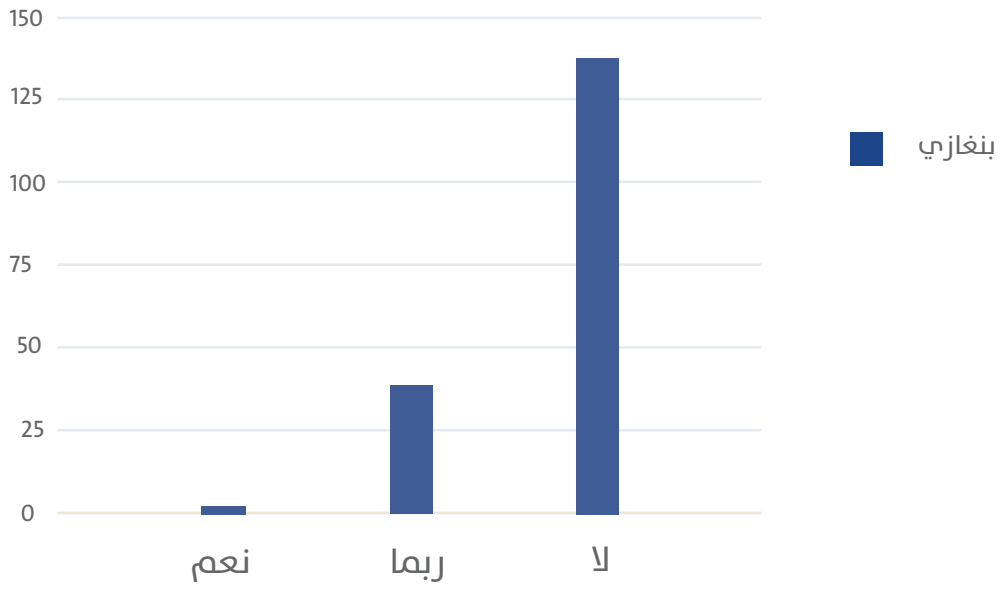
ما هي مطالبك من أجل العودة؟



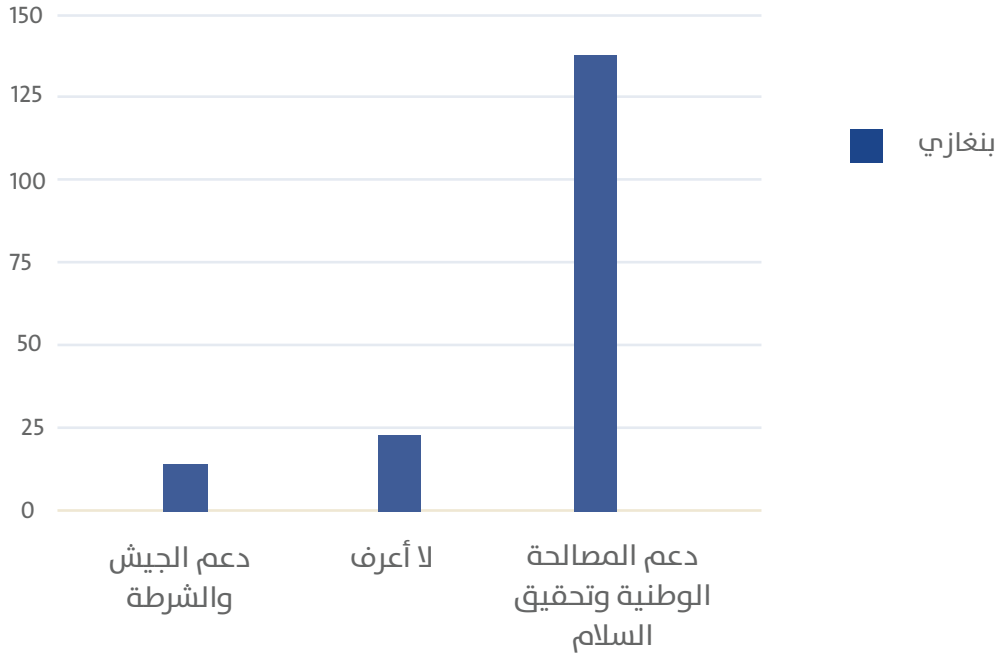
في رأيك ما هي مطالب النازحين من أجل العودة؟



حسب وجهة نظرك هل يمكن توفير هذه المطالب دون قيام دولة؟



برأيك ما الإجراءات التي يمكن للمجتمع الدولي القيام بها لتسهيل عودة النازحين؟



في الواقع نحن نتكلم على إشكالية نزوح قسري (تهجير) كما وضحنا في الإطار النظري لهذا التقرير، لا يعني هذا أن عملية المصالحة تفرق بين النازحين بطريقة قسرية (تهجير) و النزوح المؤقت إذ أن إجراءات العدالة والمصالحة تتضمن الفئتين لكن هناك بعض الفروقات في الإحتياجات والمتطلبات الضرورية، فاحتياجات النازحين بشكل مؤقت في العدالة والمصالحة احتياجات مادية بالأساس ترتبط بالتعويضات عن أي أضرار بالممتلكات ورغم الحاجة في بعض الأحيان إلى تعويضات مادية مثل الإعتذار والإعتراف بالخطأ لكنها ليس بذات التعقيد الذي تحتاجه عملية إشراك النازحين قسريا (المهجرين) في عملية بناء السلام بما فيها المصالحة وإجراءات العدالة، فالإحتياجات أكثر تعقيدا و أكثر تطلبا، فيجب أولا إزالة العوائق ومعالجة الأسباب التي تمنع العودة وهي أسباب ترتبط بشكل أساسي بمعالجة الإشكال الأمني وهو بشكل أوضح ما يتعلق بالخوف من عمليات الإنتقام من الطرف الذي تسبب في التهجير (المجموعات المسلحة بمدينة مصراتة في حالة تاورغاء و قيادة وأنصار عملية الكرامة في حالة نازحي بنغازي) وهو إشكال ذو بعد إجتماعي أيضا، باختصار يمكن القول بأن عودة النازحين قسريا إلى مناطقهم تحتاج إلى رضى وموافقة الطرف الآخر في النزاع و تحتاج منه تقديم ضمانات حقيقية وملموسة أيضا، والحصول على هذه الضمانات وهذه الموافقة أمر صعب ومعقد وهو ما يعقد من عملية إشراك النازحين قسريا في عملية بناء السلام والمصالحة، وأوضح المشاركون في الإستبيان من نازحي بنغازي أنهم يحتاجون إلى العدالة والتعويضات من أجل مشاركتهم في عملية المصالحة بالإضافة إلى الحاجة إلى معرفة الحقيقة.

تحقيق هذه المطالب بشكل كامل يحتاج في الواقع إلى إستقرار على مستوى الدولة ككل، فالإنقسام السياسي بأدواته العسكرية يعتمد بالأساس على نوع من التحشيد الذي تنعكس آثاره على المجتمع ويحدث شرخا واضحا فيه في ظل الحاجة إلى كسب الشارع فالقوة العسكرية تعتمد على حجم الإمداد البشري الذي تقدمه القبائل والعائلات وبالتالي هناك حاجة إلى كسب تأييدها وغض الطرف عن ما تقوم به من تجاوزات في أحيان كثيرة أو إرضائها ببعض الإمتيازات أو بعض الشروط في حالة موافقة القيادات التي تدعمها هذه القبائل والمجموعات على توقيع اتفاقات تهدئة أو مصالحة، يمكن من خلال مثالي بنغازي وتاورغاء أن نقدم صورة واضحة عن هذا الأمر.

في حالة نازحي بنغازي الأمر مماثل لهذا التفسير لكنه أكثر تعقيدا إلى حد ما وكبداية يمكن أن أبدء من الخلاصة النهائية وهي أن العودة تكاد تكون مستحيلة للنازحين قسريا دون الوصول إلى مصالحة شاملة على مستوى البلاد و إنهاء الإنقسام الحالي و حسم مجموعة من القضايا على رأسها الدستور و آليات التعايش ما بين الأطراف المختلفة .

يمكن فهم هذه الخلاصة في إطار فهم أسباب النزوح وهي أسباب ناتجة عن نزاع ما بين أطراف مختلفة وليس نزوحا مؤقتا كما أشرنا وأكدنا على ذلك سابقا ولفهم أسباب النزوح يجب أن نفهم أيضا ما حدث في ليبيا من استقطاب كبير كانت ضحيته مدينة بنغازي، فما حصل اثناء انتخابات المؤتمر الوطني وبعد توليه السلطة التشريعية وتعيينه حكومة زيدان، كان عبارة عن استقطاب سياسي حاد كان ظاهره على السطح إسلامي- علماني، لكنه كان استقطابا متخيلا إذ لم تكن الأيديولوجيا والمشاريع السياسية حاضرة_فيما عدا الجماعات المسلحة المتطرفة مثل أنصار الشريعة وبعض الجماعات الأخرى_ بقدر ما كان نزاعا على المصالح استخدمت فيه الأيديولوجيا كعنوانين غطاء فقط، فيما تحالفت بعض القبائل والمناطق مع أحزاب سياسية وكانت المنافسة أيضا على أشدها ما بين القبائل والمناطق المنتصرة في الثورة[5]، والكثير من النزاعات المحلية التي قمنا بتحليل بعضها في هذا المشروع كانت في واقعها نزاعا على الأراضي و النفوذ والمصالح وحتى التهريب أحيانا لكنها تحصلت على غطاء إعلامي أعطاها ذرائع لهذا النزاع تحت مسميات محاربة خلايا تابعة للقذافي أو تحقيق أهداف الثورة أو غير ذلك، باختصار فإن أسباب النزاع كانت كامنة بشكل كبير في البيئة الليبية وما بين المناطق المختلفة وما زاد من تفاقمها الاستقطاب الذي نشأ عن تصريحات غير مسؤولة لرؤساء أحزاب و سياسيين و مسؤولين وأعضاء في المؤتمر الوطني منذ فترة الإنتخابات التشريعية، ومع التهميش الذي حظيت به بعض المدن مثل مدن الجنوب وبنغازي وباقي المدن الشرقية تفاقمت الأوضاع الإقتصادية و الأمنية في تلك المناطق.

في حالة مدينة بنغازي تقاسمت أطراف مختلفة السيطرة على المدينة بعضها قوات قبلية و بعضها ينتمي لجماعات إسلامية بعضها متطرف، بالإضافة إلى بعض القوات التابعة لقوات الجيش الوطني النظامي المهمش في ذلك الوقت فضلا عن مجموعات مسلحة أخرى تصنف نفسها على أنها كتائب ثورية منضوية تحت شرعية المؤتمر الوطني ورئاسة الأركان العامة و الداخلية ومنها كتائب الدروع وراف الله السحاتي و 17 فبراير، وفي ظل هذه الفوضى والتهميش الذي حدث للمدينة شهدت الكثير من الأحداث الدامية بدء من اغتيال السفير الأمريكي بالقنصلية الأمريكية ببنغازي، كما بدأت ومنذ سنة 2013 عمليات الإغتيال بشكل تصاعدي حيث استهدفت

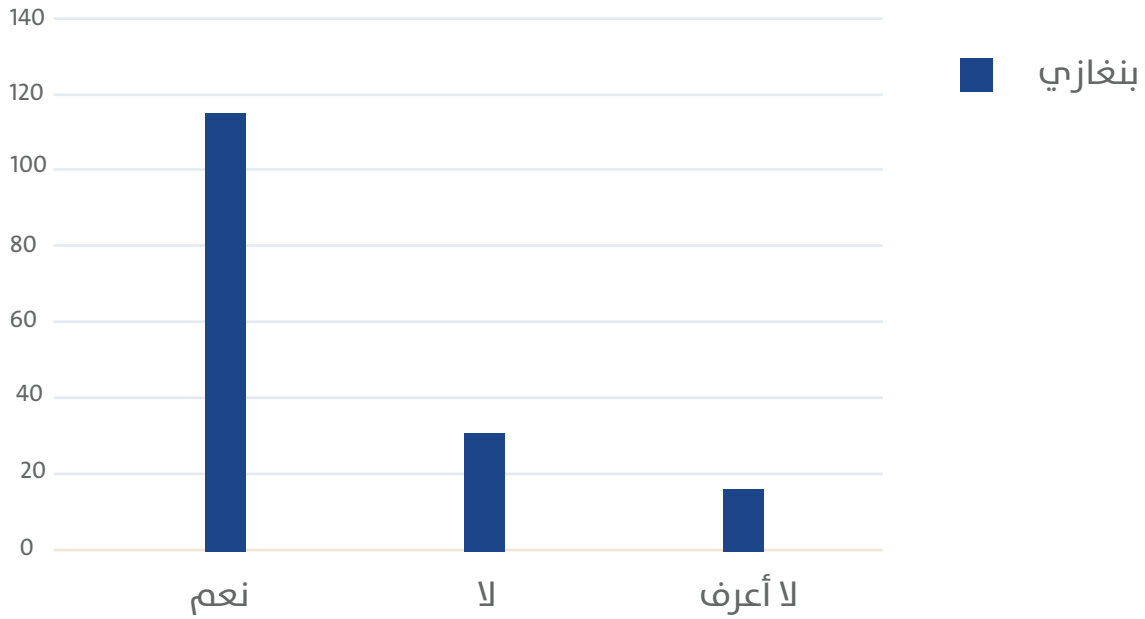
5. تسبب الإعلام الثوري و المؤيد للقذافي أيضا هذا المسار لتحديد المناطق المؤيدة والمناصرة للثورة أو المؤيدة والمناصرة للنظام في ذلك الوقت وذلك لحاجة كلا الطرفين لهذا الإستقطاب في تحشيد الموارد البشرية لاسقاط الطرف الآخر.

عناصر الجيش ممن عمل فترة النظام السابق وهؤلاء في أغلبهم أصحاب رتب عالية، كما استهدف أيضا بعض النشطاء، ووسط لا مبالات الحكومة في ذلك الوقت وعدم قيامها بتحقيقات حول أغلب هذه الأحداث وعدم إعلان نتائج التحقيق الحالات النادرة التي قالت أنها عينت لها لجنة تحقيق، بدأت حملة من تبادل الإتهامات تأثرت بدورها بحجم الإستقطاب السياسي والذي أشرنا إليه و إلى أسبابه هنا، ووسط كل هذه الفوضى ظهر المشير خليفة حفتر[6] بدعم مجموعة من القبائل في ذلك الوقت وأطلق عملية عسكرية تحت مسمى «عملية الكرامة» والتي كان غرضها تطهير بنغازي من الإرهاب حسب وصفه، وفي حين لم يفرق المشير في ذلك الوقت ما بين المجموعات المسلحة التي دخل في مواجهة معها و انطلقت العمليات العسكرية بمدينة بنغازي وتوسعت بشكل سريع حتى شملت معظم مناطق بنغازي. بدأ النزوح مع اتساع رقعة المواجهات للهروب من مناطق الإشتباكات التي حصدت الكثير من أرواح المدنيين الأبرياء، لكن النزوح الذي كان مؤقتا في إنتظار انتهاء هذه الإشتباكات طال أمده للفئات التي كانت تدعم أحد الطرفين بشكل مباشر أو غير مباشر بما في ذلك عائلات وأقارب المقاتلين في الطرفين وفقا لمناطق سيطرة كل طرف، وأصبح هذا النزوح دائما وقسريا بالنسبة للفئة الداعمة للطرف الخاسر في هذه الحرب أو من يرتبط معها بعلاقة قرابة، وحيث اعتمد كل طرف على التحشيد واطلاق وتعميم الاتهامات والأوصاف على الطرف الآخر كل حسب التوجيه الأداة الإعلامية لكل من طرفي النزاع في ذلك الوقت. اتهمت جميع الأطراف المواجهة لحفتر بأنها مجموعات إرهابية وبالتالي لم يعد هناك إمكانية لتصنيفها و التعامل معها كل حسب حقيقته و طريقة عمل وأفكاره واعتبر كل شخص له موقف مغاير لموقف عملية الكرامة أو كان عضوا في أي مجموعات صنفتها عملية الكرامة إرهابية ولم تدخل الحرب وبهذا فإن مجموع النازحين قسريا كانوا إما بشكل مباشر أو غير مباشر كأن يكون من أبنائهم أو أقربائهم من هؤلاء الأشخاص فقد تم اعتبارهم داعمين للإرهاب أيضا، وفي حين كان هذا النوع من التعميم والتحشيد ضروريا للحصول على تأييد القبائل والمدن و تبرير الدعم الخارجي الذي كان يحصل عليه كل طرف، إلا أنه كانت له آثار عميقة ما بعد انتهاء الحرب وهي عدم وجود أرضية واحدة للنقاش حولها فيما يتعلق بالمصالحة وإمكانية عودة النازحين إلى مناطقهم فهم بالنسبة للطرف المسيطر على مدينة بنغازي قد ساهموا في دعم الإرهاب بالمدينة كما أن الطرف المسيطر على مدينة بنغازي والقبائل المناصرة له في نظرهم قاموا بدعم شخص إنقلابي حسب وصفهم أو ما يسمونه بالثورة المضادة، وبالتالي ليس هناك ثقة متبادلة ما بين الطرفين ولا يوجد فهم مشترك لحقيقة النزاع وأسبابه فكل طرف اعتمد بالأساس على حزمة من الإتهامات لتبرير حربه وأي تنازل عنها يعني تعريته من هذه المبررات و بالتالي هناك ما سيترتب عليها من تنازلات أكبر، كما أن النزاع بشكل عام لم ينتهي فالأمر لا يتوقف عند بنغازي فالطرف المنتصر بالمدينة لم يعد في مرحلة النزاع مع طرف مضاد له في المدينة بل نقل معاركه وسيطرته إلى مناطق أخرى وهو يقود نزاعا سياسيا أكبر لتحديد المستقبل السياسي للدولة الليبية له داعموه و رافضوه أيضا على المستوى الدولي ومتأثر بالمنافسة بين كل هذه الدول.

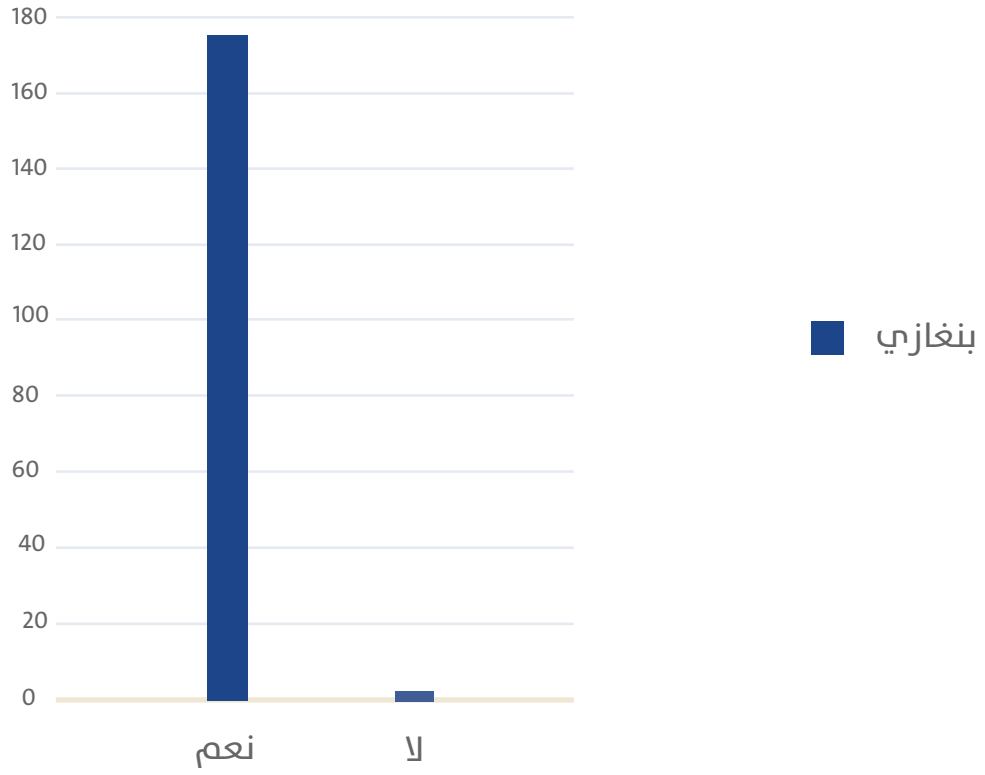
باختصار شديد يمكن القول بأن عودة النازحين إلى بنغازي لن تكون ممكنة قبل حسم النزاع السياسي على مستوى الدولة الليبية وبعد إنجاز هذه المهمة سيكون على جميع الأطراف في بنغازي أن تسعى لكشف الحقيقة وأن تتحدث بصراحة عن ما حدث في بنغازي منذ سنة 2012 شرط أن يسبقها اتفاق على آليات التعامل مع نتائج هذه الحقائق سواء فيما يتعلق بمحاسبة المذنبين أو العفو العام أو جبر الضرر أو غير ذلك، وكل هذه الآليات لن يمكن تحقيقها ايضا إلا بعد تحقيق الأمن وتفعيل مؤسسات العدالة بمعزل عن الإستقطاب السياسي والإجتماعي بالمدينة وتوفر هذه العوامل سيساعد على تحقيق سلام حقيقي خاصة إذا ما صدقت آراء نازحي بنغازي في إستعدادهم للإمتثال للعدالة ورغبتهم الحقيقية في المصالحة كما ذكر المشاركون في الإستبيان كما تظهر النتائج بالأسفل .

6. سبق عملية الكرامة بثلاثة أشهر بتاريخ بيان للمشير خليفة حفتر من مدينة طرابلس دعى فيه لتجميد العمل بالإعلان الدستوري وإلغاء2--2014 الإنتخابات و محاربة الإرهاب والعمل على إنقاذ مؤسسة الجيش.

في حالة التحاكم للعدالة هل سترضى بالحكم مهما كانت النتائج؟



بشكل عام هل انت مع المصالحة؟



ملخص عام لتحليل النزاع

إشكالية غياب الحقيقة

الأسباب والآثار

لم يلتفت الجميع تقريبا إلى أهمية إجراء مصالحة وطنية شاملة بعد أحداث سنة 2011 وسقوط نظام القذافي، وكان الحديث عن مصالحة مع أنصار وقيادات النظام السابق خيانة لأهداف الثورة توقع صاحبها تحت كيل من التهم و العزلة السياسية، والواقع أنه فور إعلان سقوط نظام القذافي كان ينبغي أن تبدأ لجان تقصي الحقائق في العمل من أجل الوصول لفهم مشترك لما مرت به ليبيا طوال 42 سنة تحت نظام القذافي وعن ما إذا كانت الأحداث التي شهدتها البلاد في تلك الفترة تستحق أن تحدث من أجلها ثورة شعبية، فضلا عن حقيقة ما حدث خلال سنة 2011 من أحداث بما في ذلك أسباب الإستقطاب القبلي و تأييد فئات لنظام القذافي و تأييد فئات أخرى للثورة الليبية وما حدث على إثرها أيضا من استقطاب دولي، غياب الحقيقة وعدم الاهتمام بتقصيها كان أحد الأسباب الرئيسية في استمرار الحالة السياسية السيئة والإستقطاب المجتمعي الحاد الذي وصلته البلاد والذي بلغ ذروته سنة2014، بل إن غياب الحقيقة حول ما حدث سنة 2011 غطى على الكثير من الأحداث والنزاعات التي حدثت على المستوى المحلي ما بين عدة مناطق واستخدمت فيها الأداة الإعلامية الرسمية وغير الرسمية للتغطية على الأسباب الحقيقية أو إلحاقها بذات الذرائع التي استخدمت لتبرير أحداث سنة 2011 لكل من الطرفين[7]، ومن خلال عملنا في تحليل حالات النزاعات المختلفة وجدنا الكثير من الآثار الناتجة عن هذه التبريرات ومن عايش مواقع التواصل الإومن خلال عملنا في تحليل حالات النزاعات المختلفة وجدنا الكثير من الآثار الناتجة عن هذه التبريرات ومن عايش مواقع التواصل الإجتماعي و قنوات الإعلام الرسمي فترة النزاعات المحلية نهاية سنة 2011 و خلال سنتي 2012 و 2013 أمكنه أن يلاحظ ذلك، في الواقع فإن النزوح كحالة من حالات النزاع أو كنتيجة للنزاع تنطبق عليه ذات الإشكالية المتمثلة في عدم معرفة الحقيقة و استخدام ذرائع لتهجير السكان دون التثبت من هذه الحقيقة، وقد توجد دلائل حقيقية لهذه الذرائع لكنها تستخدم بنطاق أوسع لتبرير انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان و استرجاع الحقوق خارج نطاق القانون، كما أن هذه الدلائل تبقى فقط عند طرف النزاع الآخر ولا تتمكن جهات محايدة من الوصول إليها في معظم الأحيان[8]، وكما أسهبنا سابقا في الحديث عن عدم تقصي الحقائق فيما حدث فعليا في بنغازي فإن ذات الأمر ينطبق على هذه الحالة.

ملاحظات ختامية

دون تقصي الحقائق حول أسباب النزاع فعليا لا يمكن رد الحقوق لأصحابها ولا يمكن القيام بمصالحة شاملة إذ لا يوجد فهم مشترك حول من يمثل الضحية و الجلاد، وهو ما ينطبق على النزوح كنتيجة من نتائج هذه النزاعات، فتقبل مجتمعات الطرف الذي تسبب في تهجير هؤلاء السكان لن يقبل بعودتهم أو على الأقل لن تكون نتائج العودة مثمرة في حالة لم يعترف الجميع بنتائج تحقيق شامل حول تقصي الحقائق، كما أن حقوق النازحين بعد عودتهم إلى مناطقهم لن تكون ناتجة عن آليات عدالة حقيقية بقدر ما ستكون إما ناتجة عن تنازلات داخل كل طرف من أطراف النزاع وتنازلات من طرف النازحين لصالح الطرف الآخر الذي تسبب في التهجير، أو ستكون العودة ناتجة عن عمليات أمنية تقوم بها الدولة حال استقرار لضمان عدم الإعتداء على النازحين بعد عودتهم، لكن الحقيقة ومع أهمية الآليتين إلا أنها ستبقي أسباب النزاع كامنة داخل المجتمات الممثلة للطرفين فآليات العدالة وعلى رأسها تقصي الحقائق و استرجاع الحقوق وجبر الضرر والاعتراف بالخطأ أكثر ضمانا لاستمرار حالة السلام و محو آثار النزاع إذ أن كل طرف كان يرى بأنه قد وقع تحت ظلم من الطرف الآخر يمكنه استرجاع حقوقه التي تعرف عليها قبل ذلك عن طريق لجان تقصي حقائق محايدة، فعملية تحديد الضحايا لا تحدث بطريقة بسيطة عن طريق تحديد من بدأ في الحرب أولا أو من تسبب في تهجير الطرف الآخر، وإنما في الواقع يكون هناك أثناء هذه الحروب ضحايا من تصنيفات مختلفة للطرفين نتيجة القتل خارج إطار القانون واسترجاع الحق بالقوة و تعذيب الأسرى وسرقة المنازل وغيرها من الانتهاكات التي تحدث أثناء وبعد الحروب، فضلا عن الإنتهاكات التي تحدث بشكل فردي أو جماعي غير معلن قبل وبعد هذه الحروب أيضا والتي قد تكون عاملا مساعدا في بدأ الحرب من الأساس أو إعادة إشعالها مرة أخرى لاحقا.[9]

7. مثلا بعض النزاعات كانت في حقيقتها على الأرض أو السيطرة على التهريب لكنها استخدمت ذرائع محاربة خلايا تابعة للنظام السابق، كما أن بعض العمليات النوعية وأيضا النزاعات ما بين مناطق أخرى اتخذت من ذريعة محاربة الخونة الذي جلبوا الاستعمار الغربي وحلف الناتو للسيطرة على البلاد.

8. ربما في حالة وجود لجان تقصي حقائق فعلية تابعة للدولة أو برعاية أممية كان يمكن أن يختلف الوضع.

9. سبق أن اشار رئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبيا د. طارق متري إلى إشكالية غياب الحقيقة وعدم وجود جميع الأطراف لفهم مشترك لحقيقة ما حصل في ليبيا، أنظر كتاب د. طارق متري: سنتان في ليبيا ومن أجلها.

إشكالية غياب الدولة – المنتصر من يقرر

الأسباب والآثار

كنتيجة أولا لغياب معرفة الحقيقة وثانيا لغياب دولة موحدة حتى قبل الإنقسام السياسي والمؤسسات الفعلي سنة 2014_إذ كانت تتقاسم قبائل ومناطق وأحزاب مختلفة هذه المؤسسات وتديرها بالطريقة التي تحلو لها وسط توازنات القوى العسكرية_ فإن النزاعات المختلفة لم يتم حلها بطريقة عادلة ومنصفة للأطراف المختلفة في غالب الأحيان، إذ تلعب توازنات القوى العسكرية والتي تصحبها بطبيعة الحال قوى مالية وإعلامية دورا مهما في آلية التعامل مع حالات النزاع المختلفة، ومنها النزاعات التي نتج عنها تهجير للسكان، وعلى هذا الأساس كان الطرف المنتصر هو من يحدد ما سيفعله مع الطرف المهزوم، وهو من يقرر مدى الرغبة في عودة النازحين إلى مناطقهم وما إذا كانت هناك حاجة لتوقيع اتفاقية صلح وتهدئة مع الطرف الآخر من عدمها، وبالتالي كان يجب أولا إرضاء وأخذ موافقة الطرف المنتصر لضمان عودة النازحين إلى مناطقهم بشكل آمن، وكان توازن القوى أيضا يحدد ما إذا كانت عودة النازحين ستشكل خطرا على الطرف المنتصر من عدمها ويمكن لمن يدرس حالات عودة النازحين إلى مناطقهم بعد النزاعات المحلية أن يتحقق من شروط وطريقة العودة والتي لا يمكن بأي حال أن تكون بمعزل عن توازنات القوى العسكرية التي كانت ولا زالت تتحكم بمصيرومستقبل البلد بأكملها إلى حين هذه اللحظة، في ظل غياب مؤسسات سياسية وعسكرية موحدة.

ملاحظات ختامية

هذا لا يعني عدم وجود أشخاص وحتى مجموعات داخل الطرف المنتصر ترغب في عودة النازحين إلى مناطقهم بطريقة عادلة ومنصفة لكنهم في العادة لا يستطيعون الوصول إلى هذه الصيغة المثالية من الحل إذ أن هناك توازنات إجتماعية وعسكرية أيضا أيضا داخل هذا الطرف سيكون عليهم مراعاتها، فيما يتعلق بتجربة بنغازي فلا يمكن تقييم مدى وجود رغبة لإعادة النازحين قسريا لدى فئات من الطرف المنتصر ببنغازي، لكن يجب أن ندرك أولا أن هذا الطرف يتكون من تحالفات قبلية وأمنية مختلفة ومتعددة يشكل أولياء الدم فيه والذين يصل عددهم بالآلاف عنصرا مهما يجعل من تقييم مدى وجود دوافع للإنتقام قد تتحول إلى أفعال حقيقية اتجاه النازحين حال عودتهم إذ يحملهم الإعلام بشكل أساسي مسؤولية احتضان المجموعات المضادة لعملية الكرامة والتي تصنف جميعها بأنها إرهابية كما أوضحنا سابقا، أكثر الضمانات التي قد يحصل عليها النازحون للعودة يمكن أن تكون من قيادة عملية الكرامة حيث تمتلك قدرة على منع الاعتداء على النازحين حال عودتهم لكنهم في ذات الوقت أكثر الفئات التي يثق بها النازحون في مدينة طرابلس خاصة أن العمليات العسكرية و السياسية لا زالت جارية بالنسبة لقيادة عملية الكرامة، وبالتالي لن تكون عودة هؤلاء النازحين في ظل استمرار ذات الظروف التي قد لا يغيرها سوى الوصول إلى حل سياسي شامل و تكوين مؤسسات أمنية محترفة ومحايدة لا تخضع لتوازنات القوى العسكرية والإجتماعية وتفعيل المؤسسات القضائية بشكل أكبر.

ما يمكن العمل عليه في الوقت الحالي قبل تحقق الظروف المادية للعودة هو التهيئة الإجتماعية لمبدأ تقصي الحقائق و قبول عودة النازحين ويمكن أن يكون للحملات الإعلامية على مواقع التواصل الإجتماعي دور في تحقيق مثل هذه التهيئة و القيام أيضا بمحاولات لجمع أكبر فئة ممكنة من الشباب من النازحين و الشباب الذين ينتمون للطرف الآخر من النزاع في نشاطات يمكن أن تشمل حوارات مباشرة ما بينهم بحيث يصلون إلى فهم مشترك لضرورة تحقيق العدالة ومعرفة الحقيقة.

إشكالية الخلاف القبلي

الأسباب والآثار

يتحدث بعض قيادات نازحي بنغازي في طرابلس عن وجود العامل القبلي كمؤثر في عملية الإستقطاب والإصطفاف مع أو ضد العملية العسكرية التي أطلقها المشير خليفة حفتر في مدينة بنغازي، هذا الإصطفاف واقعي وحقيقي من حيث اعتماد عملية الكرامة على الدعم القبلي لضمان الحصول على مورد بشري كافي للعمليات العسكرية ودائما ما تقوم الأداة الإعلامية لعملية الكرامة والمتمثلة في قناة الحدث بعرض بيانات قبلية مختلفة لدعم عملية الكرامة كما تعرض أيضا زيارات تقوم بها لجان مخصصة من القيادة العامة للجيش لهذه القبائل والتي تكون في العادة لتقديم واجب العزاء لأولياء عناصر الجيش أو القوات المساندة، حيث تحرص قيادة عملية الكرامة على وجود علاقات قوية مع هذه القبائل، الجزء المهم من الحديث عن هذا الإصطفاف ليس في مجرد التحشيد القبلي للقيام بالعمليات العسكرية اتجاه المجموعات المسلحة التي وقفت ضد عملية الكرامة لكن ما يشير إليه قيادات نازحي بنغازي في طرابلس هو أن العمليات العسكرية والأعمال الإنتقامية تأثرت بشكل كبير بمثل هذا الإصطفاف وكمثال عن هذا نقل العمليات العسكرية لمنطقة الصابري التي لم تكن بها مجموعات مقرات لمجموعات مسلحة مناهضة لحفتر بداية الحرب، وإنما كان للتاريخ القبلي دور في بدأ العمليات العسكرية في تلك المنطقة حيث أن معظم قوات حفتر تنتمي لمجموعات قبلية من المنطقة الشرقية، فيما يسكن مناطق وسط المدينة عائلات ترجع أصولهم إلى المنطقة الغربية، ظهرت ملامح من الانقسام الإجتماعي والتحشيد الإعلامي ضد الأهالي الذين تعود أصولهم إلى المنطقة الغربية وخاصة من الفئات التي كانت مناهضة لعملية الكرامة في السنة الأولى من انطلاق العمليات العسكرية لكنها خفت بعد ذلك خاصة بعد انضمام الكثير من القيادات العسكرية السابقة لعملية الكرامة وتوليهم لمناصب قيادية بها، لكن مثل هذا الإنقسام الإجتماعي يعود بشكل متفاوت في بعض الأحيان متأثرا بالإنقسام السياسي والعسكري ما بين المنطقتين الغربية والشرقية.

ملاحظات ختامية

إجمالا إذا ما صدق حديث قيادات النازحين عن وجود وتأثير العامل القبلي بالشكل الذي أوردناه بالأعلى فإن عودة النازحين إلى مناطقهم ستتطلب إلى جانب ما سبق الحديث عنه من كشف للحقيقة وجبر للضرر وجود حوار ومفاوضات إجتماعية عميقة مع القيادات القبلية إذ تستلزم عودة النازحين حماية إجتماعية إضافة للإجراءات الرسمية، وفي حالة عزل المؤثرات السياسية عن المؤثر القبلي من خلال توحيد المؤسسات السياسية والأمنية يمكن أن تلعب القيادات الإجتماعية دورا مهما في عودة النازحين إلى مناطقهم إذ أن السبب الرئيس للإصطفاف القبلي واستمراره حتى الوقت الحالي يتمثل في الحاجة لغطاء إجتماعي وقبلي للعمليات العسكرية والسياسية على المستوى الكلي وليس فقط على مستوى النزاع المحلي المناطقي.

يمكن أيضا لمؤسسات الأمم المتحدة أن تقوم بمحاولات للقيام باجتماعات مع القيادات القبلية بالمنطقة الشرقية لمعرفة آرائهم حول عودة النازحين وروايتهم لأسباب عدم عودة هؤلاء النازحين حتى الآن وما يشترطونه لضمان هذه العودة بشكل آمن.